

سلسلة الدراسات الاجتماعية

العدد (٦٩)

الحماية القانونية لكبار السن  
في دول مجلس التعاون

دراسة قانونية تحليلية مقارنة

الدكتور يوسف الياس

أستاذ القانون الاجتماعي

## المحتويات

٧	تقديم المدير العام.....
١١	المقدمة.....
١٥	تنبيه.....
١٧	الفصل الأول/ كبار السن وحقوقهم - مدخل تعريفى - ..
١٩	١/١ : تحديد المقصود بكبار السن.....
١٩	١/١/١ : كبار السن في اللغة.....
٢١	٢/١/١ : كبار السن في المصطلح العلمي.....
٢٤	٣/١/١ : كبار السن في القانون.....
	٢/١ : التغيرات المقترنة بمرحلة الشيخوخة (كبر السن).....
٢٩	١/٢/١ : التغيرات البدنية/ الفسيولوجية.....
٣٠	٢/٢/١ : التغيرات في القدرة الذهنية.....
٣١	٣/٢/١ : التغيرات التي تطرأ على علاقات المسن الاجتماعية واهتماماته.....
٣٢	٤/٢/١ : الاحتياجات الخاصة لكبار السن التي تنشأ عن التغيرات التي تصيبهم.....
٣٤	٣/١ : كبار السن في المجتمع المعاصر/ معطيات الواقع وتوقعات المستقبل.....
٣٥	١/٣/١ : التغيرات الديمغرافية.....
٣٦	٢/٣/١ : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.....
٤٠	٣/٣/١ : كبار السن في دول المجلس/ بعض أوجه الخصوصية.....
٤٨	٤/١ : حقوق كبار السن وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.....
٥٩	١/٤/١ : المرحلة الأولى/ إقرار الصكوك الأساسية.....

٦٨	٢/٤/١ : المرحلة الثانية/ إقرار الصكوك الفئوية...
	٣/٤/١ : موقف الصكوك الإقليمية الخاصة بحقوق
١٠٠	الإنسان من حقوق كبار السن.....
	٤/٤/١ : الصك الخليجي الأساسي/ وثيقة المبادئ
	العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة
١٠٦	لرعاية ومشاركة كبار السن.....
١١١	٥/٤/١ : استنتاجات: الأبعاد النهائية للصورة.....
	<b>الفصل الثاني/ التنظيم القانوني لحماية كبار السن في</b>
١١٥	<b>دول المجلس.....</b>
	١/٢ : موقف دساتير دول المجلس من حقوق
١١٨	كبار السن وحمايتهم.....
١١٩	١/١/٢ : المساواة وعدم التمييز في الحقوق.....
١٢٣	٢/١/٢ : الأسرة ودورها في رعاية كبار السن.....
١٢٦	٣/١/٢ : حق كبار السن في العمل.....
١٣٩	٤/١/٢ : حق كبار السن في التعليم.....
	٥/١/٢ : حق كبار السن في المشاركة في الحياة
١٤٥	العامة.....
	٦/١/٢ : حق كبار السن في الحصول على دخل
١٤٨	يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية.....
١٥١	٧/١/٢ : حق كبار السن في الرعاية الصحية.....
	<b>٢/٢ : التنظيم القانوني لحق كبار السن في</b>
١٥٥	<b>الحصول على دخل في دول المجلس.....</b>
	١/٢/٢ : قوانين التأمينات والمعاشات في دول
١٥٧	المجلس.....
١٨١	٢/٢/٢ : التنظيم القانوني لحق الوالدين في النفقة...

## المقدمة

منذ ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن، انشغل العالم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني بالقضايا ذات الصلة بكبار السن، بحثاً عن رؤى جديدة بشأنها تستجيب للمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي دفعت بهذه القضايا - على نحو شديد الإلحاح -، لتصبح واحداً من شواغل هذا العصر من ناحية، والمستقبل من ناحية أخرى.

غير أن الاهتمام الذي لقيته هذه القضايا، على المستوى العربي عموماً، وعلى مستوى دول المجلس خصوصاً، لم يرتق إلى المستوى الذي بلغه الاهتمام بها دولياً، وفي بقاع أخرى من العالم، لاعتبارات عديدة ليس هنا مجال التطرق إليها.

وفيما يتعلق بدول المجلس، كان التذرع بخصوصية أوضاعها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية السبب الكامن وراء تبرير عدم إيلاء القضايا المتعلقة بكبار السن - حاضراً ومستقبلاً -، الاهتمام الذي تستحقه. غير أن تنامي المتغيرات التي تتحكم بهذه القضايا - كما وكيفاً -، يستوجب إعادة التفكير في مدى كفاية التمسك بهذه الخصوصية، لتجنب التعامل الجاد، ومن ثم الوصول إلى قناعة بضرورة البحث عن نهج جديد في التعامل معها، في ضوء الوقائع التالية:

(١) التزايد المستمر في أعداد كبار السن في دول المجلس، وارتفاع نسبتهم بين مجموع السكان.

(٢) استطالة المدة الزمنية لمرحلة الشيخوخة، نتيجة الارتفاع الحاصل في معدلات الأعمار، بفضل التقدم في برامج الرعاية الصحية والرفاه في دول المجلس.

(٣) الضعف الذي أصاب الهياكل والآليات التقليدية لرعاية كبار السن في دول المجلس، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في مجتمعات هذه الدول، والتي تسببت - بشكل أساسي - في خلخلة دور الأسرة في رعاية كبار السن.

(٤) الارتفاع الحاصل في الأعباء المالية لرعاية كبار السن بالأساليب والصيغ الحالية، التي تتحمل الدولة عبئها الأكبر، وضعف مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحمل هذه الأعباء.

(٥) التطور الحاصل - دولياً - في مفهوم حقوق كبار السن المبني على منظور (حقوقى) لا (رعائى)، والمؤسس على القواعد المقررة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إزاء ما تقدم، جاءت مبادرة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون إلى تكليف بإعداد دراسة عن الحماية القانونية لكبار السن في دول المجلس استجابة لما تقدم من ناحية، وفي التوقيت المناسب لضرورة إعدادها من ناحية ثانية.

وكان أول ما واجهته في تنفيذ ما كلفت به، هو اختيار منهج الدراسة في ضوء الغاية منها، وفي هذا الشأن توصلت إلى قناعة مؤداها أن الخيار الأفضل، أن تبتعد الدراسة عن المنهج الفقهي المعمق، وتتخذ شكل (استعراض) الواقع القانوني ذي الصلة بموضوع الدراسة في دول المجلس، لكشف الاتجاهات الأساسية لهذا الواقع، ومن ثم استخلاص مدى

توافقه مع الاحتياجات المستجدة في ميدانه، وتلمس معالم الاتجاهات الجديدة التي يجب أن يتخذها، إن وجد لذلك مقتضى.

وقد اقتضانا المنهج الذي أشرنا إليه الرجوع إلى العديد من القوانين النافذة في دول المجلس، ابتداء بدساتير هذه الدول، ومروراً بالقوانين الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وأهمها: القانون المدني (المعاملات المدنية)، وقانون العقوبات (الجزاء)، وقانون الأحوال الشخصية (الأسرة)، وقانون الخدمة المدنية، وقانون التأمينات والمعاشات، وقانون الضمان الاجتماعي/ المساعدات العامة، وانتهاء بالقوانين الخاصة بكبار السن في بعض دول المجلس التي أقرت هكذا قوانين. وقد كلفنا كل ذلك جهداً كبيراً في الاطلاع على القوانين المذكورة شاركنا فيه الزملاء العاملون في المكتب التنفيذي مشكورين، وتعاونت معهم في ذلك الإدارات المعنية بقضايا كبار السن في دول المجلس. غير أن المصدر الأساس للمعلومات كان ما وفرت لنا شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) من فرص للاطلاع على أغلب الوثائق القانونية المطلوبة.

وبهذه المناسبة، نؤكد أننا لا ندعي أن ما اطلعنا عليه من النصوص القانونية قد أكتسب درجة الكمال لأن ذلك مطلب صعب المنال لتعدد القوانين ذات الصلة، وتعلقها بسبع دول، ولهذا فإننا ننبه إلى احتمال أن يكون قد فاتنا الاطلاع على نص قانوني، أو تعديل لاحق له، لقصور في فرص الاطلاع بسبب عدم توفر النشر الدقيق، أو التحديث المستمر للمعلومات، وليس بسبب تقصير منا في السعي إلى ذلك، على أنه إذا حصل شيء من هذا، فإنه في تقديرنا لن يؤثر سلباً على قدرة دراستنا

على تحقيق الغاية منها، ما دامت هذه الغاية تقف عند حدود معرفة الاتجاهات القانونية العامة لحماية كبار السن في دول المجلس.

كما اقتضانا ذلك، من ناحية أخرى، أن نستجمع الاتجاهات الدولية الجديدة التي تتعلق بكبار السن، التي تم التعبير عنها في صيغ مقننة في وثائق دولية، لأن هذا يعد ضرورياً لعقد المقارنة بين اتجاهات القوانين الوطنية، وهذه الاتجاهات الدولية، للموازنة بينها وبيان درجة القرب والبعد بين اتجاهاتها.

أخيراً، نأمل أن نكون بهذه الدراسة قد قدمنا مساهمة أخرى في مسعى امتد على مدى ثلاثة عقود من الزمن، من التعاون الصادق والمتواصل مع المكتب التنفيذي، كانت غايته الأساسية تطوير المنظومات القانونية الوطنية لدول المجلس التي تضم القوانين التي تدخل في إطار ما يعرف اصطلاحاً بالقانون الاجتماعي، فإذا حققت الدراسة هذا المبتغى، فسيكون ذلك مبعث سعادتنا.

**الدكتور يوسف الياس**

\* \* \*